مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://scientific-journal.sustech.edu/

دور الخصخصة في تحسين كفاءة الأداء المالي والإنتاجية

"دراسة حالة مصنعي اسمنت عطبرة وربك خلال الفترة 2002م – 2014م "

عبدالله احمد عبدالله و خالد حسن البيلي

كلية بحري الاهلية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة اثر سياسة الخصخصة علي تحسين الأداء المالي والإنتاجية بقطاع الاسمنت من خلال دراسة حالة مصنعي اسمنت عطبرة وربك ، وذلك عن طريق إجراء مقارنة بين الانتاجية والاداء المالي لهذين المصنعين قبل وبعد الخصخصة استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي الوصفي مع الاستعانة ببرنامج (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها ، اوضحت نتائج الدراسة تحسن الاداء المالي وزيادة الانتاجية لمصنعي اسمنت عطبرة وربك بعد الخصخصة ، من اهم توصيات الدراسة تخفيض أو إعفاء ورادات الآلات والمعدات وقطع الغيار لمصانع الاسمنت ، إضافة لتخفيض الرسوم الولائية ورسوم الانتاج وذلك لتخفيض التكلفة وتشجيع الصادرات من الاسمنت .

ABSTRACT:

This study aimed to explore the impact of the privatization policy on enhancing the financial performance and productivity of the cement sector through studying the case of Atbara and Rabak cement factories. The study compares the productivity and financial performance of the two factories before and after their privatization. The study adopted the historical and the analytical descriptive approaches through using the SPSS program for analyzing the data of the study and testing its hypotheses. The study results indicated the improvement in the financial performance and productivity of the two factories after their privatization. The study most important recommendations call for exempting or reducing imports of capital equipment and spare parts for cement factories, in addition to reduce State fees and excise duties in order to reduce cost and to promote cement exports

الكلمات المفتاحيه : الخصخصة، الإنتاجية ، الأداء المالي .

المقدمة :

تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات الإستراتيجية المولدة لصناعات أخرى وغالباً ما يكون المنتج مدخل لصناعات أخرى كما أنه يساعد على انتشار العمران الحضري. وصناعة الأسمنت من الصناعات الأولى التي نالت قصب السبق في خارطة الصناعة السودانية ارتباطاً بقيام أول مشروع إنمائي في مجال الطاقة والري بالسودان حيث أنشي مصنع أسمنت مكوار خصيصاً لتوفير احتياجات بناء خزان سنار . ثم جاء بعد ذلك قيام مصنع أسمنت عطبرة عام 1947م بطاقة إنتاجيه بلغت (400) ألف طن ثم مصنع أسمنت ربك عام 1970م بطاقة إنتاجية (100) ألف طن ،والطاقة الإنتاجية للمصنعين لا تلبي احتياجات البلاد لذا كان الاعتماد شبه كامل على الاستيراد والذي أصبح يغطي حوالي (85%) من احتياجات البلاد(تقرير وزراة الصناعة ،2009م).

تهدف هذه الدراسة إلى شرح دور سياسة الخصخصة في تحسين الأداء الاقتصادي في السودان بالتطبيق علي صناعة الاسمنت في السودان باعتبارها من أهم الصناعات الحيوية والتي تدخل في كثير من الصناعات الاخري وهي الأساس في مشاريع التنمية والبني التحتية .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد دور الخصخصة في تحسين كفاءة الأداء المالي والإنتاجية في السودان وذلك عن طريق دراسة حالة صناعة الاسمنت في السودان من خلال مصنعي اسمنت عطبرة وربك خلال الفترة 2002- 2014م ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: هل خصخصة المصنعين ادت لزيادة انتاجيتهما وارباحهما .

فرضية الدراسة:

للخصخصة دور كبير في تطوير و تحسين كفاءة الأداء (الطاقة الإنتاجية وتحسين الأداء المالي) بالنسبة لقطاع الاسمنت في السودان.

أ- الخصخصة أدت إلي زيادة الإنتاجية للمصانع التي تمت خصخصتها (اسمنت عطبرة وربك) .

ب- هنالك علاقة طردية ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وتحسين الأداء المالي للمصانع التي تمت خصخصتها (اسمنت عطبرة وربك) .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدارسة من أهمية معرفة الدور الذي تلعبه الخصخصة في تحسين الأداء الاقتصادي ، كما أنها تتوافق مع اهتمام الحكومة السودانية في توسيع قاعدة القطاع الخاص الإنتاجي ببرامج التنمية في جميع الخطط الخمسية ، وتنويع مصادر الدخل غير النفطية مما يساهم في تفعيل برامج التنمية الاقتصادية .

أهداف الدراسة:

1. التعرف علي دور الخصخصة في تحسين كفاءة الأداء المالي والإنتاجية .
2. التعرف علي إسهام القطاع الصناعي في تحسين الأداء الاقتصادي قبل وبعد انتهاج سياسة الخصخصة بالتركيز علي صناعة الاسمنت في السودان .

مناهج الدراسة:

أعتمد الباحثان علي مناهج الدراسة التالية:

1. المنهج التاريخي: لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
2. المنهج التحليلي الوصفي: باستخدام التحليل الإحصائي عن طريق استخدام برامج الحزم الإحصائية (spss) وتصميم نموذج قياسي لإثبات (أو نفي) فرضيات الدراسة .
3. منهج المقارنة (قبل وبعد) لتقويم اداء المصانع قبل وبعد استخدام برنامج الخصخصة . ويعتبر هذا المنهج من المناهج التي استخدمت حديثاً في مجالات الدراسات القانونية ولاقتصادية لدراسة الظواهر ومقارنة الظاهرة في زمان ومكان مختلف (عبدالرحمن بدوي ،1977م).

الدراسات السابقة :

دراسة : خالد بن ناصر الراجح ،(2003م) :

هدفت الدراسة إلى معرفة الوضع الحالي للخدمات المقدمة في المدن الصناعية، والتعرف على المزايا الإدارية والنتائج الأمنية المتوقعة ، وتشخيص المشكلات التي تؤثر على خصخصة هذه الخدمات .

ومن اهم نتائج الدراسة :

1. تشجيع الاستثمار الوطني وأن تكون إستراتيجية الخصخصة المعلنة متوافقة مع برامج الخصخصة.
2. والاستمرار في إصلاح وتطوير الأداء والتشريعات وتحرير الاقتصاد من معوقات الاستثمار، وتطوير السوق المالية .

دراسة : محمد مفرح ألسريعي، (2012م) :

استخدم الباحث المنهج الوصفي ، وهدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات العاملين بشركة الاتصالات السعودية نحو الخصخصة على كل من تحسين مستوى الخدمات وسعودة الوظائف والأمن الوظيفي ، ومن أهم نتائج الدراسة أن سياسة الخصخصة تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات للمشتركين ، و إيجاد فرص جديدة للعمالة الوطنية، وأن هناك علاقة بين الإنتاجية والأمن الوظيفي للعامل .

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

من خلال ما تم عرضه من دراسات يرى الباحثان إن معظم الدراسات السابقة أبرزت الدور المهم والحيوي الذي تلعبه الخصخصة في رفع كفاءة الأنظمة في المجالات الاقتصادية المختلفة إضافة إلى أثرها الفاعل في إعادة هيكلة الاقتصاد ودفعة نحو التنمية التي تحتاجها الدول. وبشكل عام يمكن القول إن هناك نقاطا شكلت محاور أساسية في معظم الدراسات السابقة التي تم استعراضها وهي : التوجه الإيجابي نحو الخصخصة في كل دول العالم والدول العربية وفي السودان . إن الدراسة الحالية تتفق مع نتائج الدراسات السابقة في محاولتها الوصول إلي نتائج تأكيد أهمية الخصخصة باعتبارها احد آليات دفع الاقتصاد نحو التنمية. أن الدراسات السابقة درست تلك النماذج من أجل الأخذ بها أو تطويعها لتكون ملائمة لظروف البلد في حين أن هذه

الدراسة تحاول رصد نتائج خصخصة قطاع الاسمنت وأثره علي تحسين الأداء المالي والإنتاجي ، وهو من القطاعات التي لم تأخذ حقها الكافي من الدراسة .

مفهوم وتعريف الخصخصة :

لقد ظهرت مصطلحات عديدة تُفيد حالة الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، مثل: التخصيص ، والتخاص ، والتخاصية ، والتخصيصية ، والمخاصة ، والخصخصة ، والخوصصة ، والخصوصة ، والذي يعني حرفياً العبور من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويستخدم البعض "تمليك الخواص" أو "تمكين الخواص" ، كما يميل البعض الآخر إلى التعبير عن هذا المصطلح بعبارة "تنامي القطاع الخاص" أو "التحول نحو القطاع الخاص" ،(جواد العناني ،1997م) ويستخدم آخرون مصطلحات "تحرير المشروع و "اللاتأميم" و "الباب المفتوح أو الشعبوية" ، كما تستخدم كلمة "التاتشرية" للتعبير عن سياسة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (احمد ماهر ،2000م) ، ومع ذلك فان اصطلاح الخصخصة يبقى الأكثر انتشاراً واستعمالاً ، لكونه الأكثر دقة ودلالة وسهولة.

بدأ استخدام كلمة الخصخصة (Privatization) في المملكة المتحدة في بداية عقد الثمانينات. ونسبة لحداثة مفهوم الخصخصة، فلا يوجد تعريف محدد لها في قواميس اللغة الإنكليزية، وسرعان ما انتقل مفهوم الخصخصة إلى الدول المتقدمة والنامية والتي طبقت أساليب وطرق مختلفة للخصخصة. لقد اتفق الاقتصاديون العرب على مصطلح الخصخصة الذي اقترحه مجمع اللغة العربية في مصر يقابل المصطلح الاقتصادي باللغة الإنكليزية كلمة (Privatization) (نزية الايوبي ،1995) ، تعددت واختلفت مفاهيم الخصخصة وتعريفها بتعدد مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية و تعدد أساليبها فيتسع التعريف أو يضيق بقدر شموله لهذه الأساليب وتلك المجالات. وهناك عدد هائل من التعريفات التي تم طرحها للخصخصة تتجاوز حدود مفهوم سياسة الخصخصة ذاتها ومن هذه التعريفات ما يلي :عُرفت على أنها نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلي القطاع الخاص "(جمال الكردي ،1998) أو هي "قيام الدولة بتحويل الملكية العامة جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص ، إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعا وشراء في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه ، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة " وعُرفت علي أنها عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص إما جزئيا أو كليا ، ويمكن للقطاع الخاص أن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية(مصطفي العبد الله ،1999م) . ويعرفها عصام رشيد بأنها " عملية انتقال الوحدات الإنتاجية السلعية والخدمية والعائدة ملكيتها إلى الدولة والتي تخضع للقطاع العام إلى الأشخاص المعنويين والماديين بشكل جزئي أو كلي ومن خلال مرة واحدة أو على شكل مراحل وبأساليب مباشرة أو غير مباشرة وبشكل مخطط ومهيأ له بظروف تمهيدية مما سيفضي إلى الأشخاص هيكلة الوحدات المعنية أولاً ، ومن ثم العمل على تغيير قوى الإنتاج وعلاقاته وزيادة ربطها بآليات السوق بطريقة تتفق في الأخير مع ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات بشكل عام "(عبد العزيز صالح ،1997). ويعرف El-Wan الخصخصة بأنها "السياسة أو الأداة التي يمكن بمقتضاها نقل ملكية بعض المنشات الاقتصادية والإنتاجية

من نطاق الملكية العامة إلى الملكية الخاصة متضمنة العمليات التنموية من إنشاء وتشغيل وإدارة الإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات للقطاع الخاص بغرض تحسين وزيادة الإنتاج والأرباح"(El-wan .ibrahim,1992) و عرفها كوين كاي 1998م بأنها أداة تستطيع بواسطتها الحكومة توفير المال لتقديم خدمات أفضل(رفعت عبد الحليم، 2004م).

أهداف الخصخصة:

1. رفع كفاءة المنشأة وذلك عن طريق الوصول إلى الحجم الأمثل والذي تحقق فيه الشركة أقصى إنتاج ممكن وأقصى ربح ممكن وذلك باستخدام التكنولوجيا والكفاءة التخصصية للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية للموارد.
2. جذب الاستثمار الخارجي المباشر وغير المباشر: وذلك من خلال استقطاب مؤسسات استثمار أجنبيه لشراء حصص في المؤسسات ألعامه المباعة بالتالي يمكن أن تساهم في توسيع القاعدة الانتاجيه والتخفيف من حدة البطالة.
3. التوسع السريع في البنية التحتية، حسب الاتفاقيات المعقودة مع الاستثمارات الجديدة سيكون هناك توسعات كبيره في القطاعات التي تنطوي تحتها المؤسسات المباعة.
4. تطوير أسواق المال المحلية وتوجيه المدخرات الخاصة للاستثمارات طويلة الأمد وذلك من خلال زيادة قاعدة الأسهم والملكية، كما تعمل على جذب المستثمرين الذين يبحثون عن توزيع محافظهم المالية والذين يثقون بالإدارات غير الحكومية .
5. تعزيز المالية ألعامه وزيادة الإيرادات ألعامه وذلك من خلال الضرائب التي ستجنيها الدوله من تلك المنشآت والمؤسسات، وبالتالي يمكن استخدام تلك الإيرادات في سداد الديون ألعامه و تخفيف الأعباء على المالية ألعامه.(ادم مهدي،1998م)
6. تفرغ الحكومة إلى الانشطه الاساسيه: انسحاب الحكومة من بعض الانشطه الانتاجيه المباشرة يؤدي إلي اهتمامها وتفرغها لزيادة الكفاءة ورفع أداء الانشطه الاساسيه كالتعليم والصحة مثلا.

أساليب الخصخصة:

هنالك العديد من أساليب الخصخصة تختلف في مزاياها وعيوبها منها:

1. أسلوب عقد الاداره : هو اتفاق مؤسسه عموميه مع شركه خاصة لإدارة هذه المؤسسة وبالتالي تتحول حقوق التشغيل للشركة الخاصة مع التزام الشركة العمومية بنفقات التشغيل والاستثمار وذلك لعجز الكفاءات الإدارية عن قيادة المؤسسة ألعامه وبالتالي تنشيط الشركات الخاسرة وإدخال معايير وطرق الاداره ألحديثه واستفادة العاملين من المهارات الفنية والإدارية للشركة المتعاقدة مع الاحتفاظ بالملكية، ويعاب عليها ازدواجية الإدارة.
2. أسلوب عقود التأجير: وهو تأجير المشروع العام إلي مستأجر في القطاع الخاص يقوم بتشغيله مقابل دفع مبالغ سنوية للحكومة بغض النظر عن مستوى الربح المحقق، ويعمل هذا الأسلوب علي توفير نفقات التشغيل

مع الاحتفاظ بملكية الشركة والحصول علي دخل سنوي دون التعرض للخسائر وجذب مهارات تقنيه وإداريه متطورة.(رفعت عبد الحليم ،2004م) .

3. أسلوب الامتياز: هو عبارة عن تعهد من قبل القطاع الخاص فردا أو شركه بمهمة إشباع حاجه جماعية عن طريق إنشاء وتسيير مرفق عام علي نفقته وعلي مسئوليته في مقابل مبلغ نقدي من المستفيدين لفترة محدودة ، يهدف هذا الأسلوب إلى توفير ألسيوله وكذلك تطوير البنية التحتية ويعاب عليها حق الاحتكار ومن أساليب الإنشاء والتشغيل والتملك ولأسلوب الإنشاء والتشغيل والنقل.

4. البيع إلي القطاع الخاص: وهو قيام الحكومة ببيع بعض المؤسسات ألعامه بالكامل أو جزء من موجوداتها وحقوقها والتزامها إلى القطاع الخاص سواء كان عن طريق المزاد العلني، أو البيع المباشر عن طريق عروض العطاءات، أو البيع للمستثمر الأجنبي، أو البيع في الأسواق، أو البيع للعاملين والإدارة.

5. مقايضة الديون: وذلك من خلال عرض الدوله علي الدائن أن يأخذ بدلا من دينه أصولا أو سلعا.

خلفيه تاريخيه عن الاقتصاد السوداني:

يمكن الرجوع إلى جذور نشأة القطاع العام في السودان إلي العهد البريطاني عندما أنشأت سكك حديد السودان ، وتبع ذلك مشروع الجزيرة الزراعي كأكبر مشروعات القطاع العام، أما بعد استقلال السودان فقد ازدهرت ظاهرة إنشاء المؤسسات ألعامه مثل مؤسسات التنمية الصناعية والبنك الزراعي وبنك السودان وأنشأت الدوله المؤسسات والهيئات والشركات التابعة للقطاع العام بهدف توفير السلع والخدمات بأسعار مناسبة للمستهلك وذلك في إطار دعم الدوله لهذه السلع، ولتحقيق فوائد وإرباح ماليه حقيقية يمكن تحويلها لتمويل الاحتياجات التنموية. وقد ظلت المرافق ألعامه تؤدي وظائفها وتحقق أهدافها منذ إنشائها ، إلا إن هذه المؤسسات أصابها التدهور في مختلف قطاعاتها فبالنسبة للقطاع الزراعي أصابه التدهور نتيجة لعدم توفر التمويل اللازم لمدخلات الإنتاج وقطع الغيار وعدم انتظام التيار الكهربائي والتخلف التكنولوجي لوسائل الري، أما القطاع الصناعي فيعاني من انعدام قطع الغيار كما تأثر بمشكلة السياسة ألسعريه للدولة وعدم توقر الحماية للإنتاج المحلي مما يؤدي إلي عدم التكافؤ مع السلع المستوردة .

أما تدهور المؤسسات ألعامه من حيث التسويق فيتمثل في انخفاض قيمة الصادر وارتفاع قيمة الوارد وذلك لعدم استقرار أسعار الصرف، كما تعاني المؤسسات ألعامه من تدهور الكفاءة التسويقية بالخارج لسوء جودة المنتجات السودانية والتي لا تتناسب مع المواصفات العالمية.

أدي هذا التدهور إلي ظهور عجز مستمر في المؤسسات ألعامه منذ نهاية السبعينيات مما جعلها تلجأ إلى الاقتراض الخارجي (صندوق النقد الدولي) والاعتماد علي التمويل المصرفي ، وأصبحت تشكل عبأ ماليا علي الميزانية ألعامه للدولة بدلا من تحقيق فوائض ماليه.

إن موقف المؤسسات والهيئات والشركات ألعامه في نهاية السبعينيات يوضح ان العجز في موازنة هذه الشركات في نمو مضطرد إذ ارتفع من 4 مليون جنيه سوداني في العام المالي 78/77 إلي 303.5 مليون جنيه سوداني بنهاية العام1983/82م (تقرير اللجنة الفنية للتصرف في المؤسسات العامة ، 1997م).

أسباب تدهور أداء مؤسسات القطاع العام:

الأسباب الاقتصادية:

1. عدم وجود خطط إنتاجيه واضحة المعالم وذلك لعدم الاستقرار السياسي الذي ظلت تعانيه البلاد منذ الاستقلال وحتى ألان.
2. شح مصادر النقد الأجنبي مما أدي إلى أن تعتمد الدوله بصوره أساسيه علي الاستدانة من الجهاز المصرفي لتمويل المشروعات القائمة.
3. ارتفاع معدل الواردات بصوره أكبر من الصادرات مما يعني ظهور عجز في الميزان التجاري.
4. عدم قفل ومراجعة الحسابات والذي يؤدي إلي عدم معرفة المركز المالي للمؤسسة.
5. عدم توفر التمويل اللازم من قبل الدوله لهذه المرافق .
6. ارتفاع معدل المديونية الخارجية والعجز عن السداد ذلك لانخفاض وتدهور الإنتاج المحلي. (المرجع السابق) .

الأسباب الإدارية :

1. ضعف الإدارات الانتاجيه مما جعل المردود الاقتصادي لهذه المؤسسات ضعيفا.
2. تفشي ظاهره هجرة العقول إلي الخارج .
3. عدم التدريب اللازم.
4. ضعف مجالس الإدارات وعجزها عن تحقيق الأهداف المطلوبة وذلك للتدخل المستمر من قبل الجهاز التنفيذي وفقدان الرقابة والمتابعة والمراجعة.

الأسباب الفنية:

عدم توفر قطع الغيار بالسوق المحلي وصعوبة استيرادها من الخارج وذلك لضعف الاحتياطي من النقد الأجنبي ونتيجة لكل هذه الأسباب دفعت الدولة إن تقوم بمراجعة أداء الاقتصاد الكلي وتقيمه واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتصحيح المسار الاقتصادي . وكان ذلك عبر إعلان البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990م-1993م) ، ثم ألاستراتيجيه القومية الشاملة (1992-2002م) للإصلاح الاقتصادي قوامها التحرير الاقتصادي وتحرير اقتصاديات السوق ، وفي يونيو1990م نم تكوين لجنة فنيه لتقويم أداء المؤسسات والهيئات والشركات ألعامه لتقديم توصيات محدده بشأن التصرف في هذه المؤسسات ، وقد صدر قانون التصرف في مرافق القطاع العام في العام 1990م.(تقرير اللجنة الفنية للتصرف في المؤسسات العامة ،1997م) .

الخصخصة حسب المرافق الاقتصادية :

خصخصة القطاع الصنـــــاعي: حيث تم خصخصة بعض المنشآت وذلك خـــلال الفتـــرة (1992–2002م) ومنها : مدبغة الخرطوم ، مدبغة النيل الأبيض، مشروع الكناف بابي نعام ، مصنع الغزل والنسيج ببور تسودان ، اتصفت هذه المصانع بالعديد من المشاكل التي أدت إلي توقفها مثل عدم الاختيار السليم لمواقع بعض المصانع وعدم توفر المواد الخام بصوره منتظمة وعدم توفر قطع الغيار .

خصخصة قطاع الخدمات في الفترة من (1992–2002م) وشمل ذلك : فندق السودان ، فندق قصر الصداقه ، والمؤسسة العامه للمواصلات السلكية واللاسلكية.

القطاع الزراعي: حيث تم خصخصة بعض المنشـــات وذلـــك خـــلال الفتـــرة (1992–2000م) ، و تمثلـــت الخصخصة في الأتي : الانسحاب الفوري وحل المؤسسات مثل (مؤسسة جبال النوبه الزراعية والشمالية ودلتا القاش وطوكر) تحويل الأصول إلي تجمعات المزارعين مثل مؤسسة النيل الأزرق الزراعية والنيل الأبـــيض، التصرف التدريجي في مراكز التكلفة الرئيسية كالهندسة الزراعية والمحالج وسكة حديد الجزيرة إلى شـــركات مساهمه عامه لصالح المزارعين مثل مشروع الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة، البيع مثل المؤسسة ألعامه للإنتاج الحيواني ، اسماك بحيرة النوبه، ومشروع البطانه ومشروع الأعلاف المركزي (المرجع السابق) .

خصخصة قطاع الاسمنت في السودان :

تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات الإستراتيجية المولدة لصناعات أخرى وغالباً ما يكون المنتج مدخل لصناعات أخرى كما أنه يساعد على انتشار العمران الحضرى. وصناعة الأسمنت من الصناعات الأولى التي نالت قصب السبق في خارطة الصناعة السودانية ارتباطاً بقيام أول مشروع إنمائي في مجال الطاقة والري بالسودان ، وفي ظل تنامي الطلب على سلعة الأسمنت كان لابد من تنفيذ برامج للتأهيل والتحديث فى مصنع عطبرة تبعه قرار الخصخصة الكامل للمصنع في العام 2002م الذي بيع لمجموعة من مستثمرين سودانيين وسعوديين ، وكذلك في العام 2004م باعت الحكومة السودانية أسهمها في مصنع إسمنت ربك جنوبي العاصمة الخرطوم لمجموعة صقر الخليج الخليجية بمبلغ 43 مليون دولار لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات التوسع والتحديث ، وبهذه الصفقة تكون الحكومة باعت مصنعي الإسمنت الوحيدين في السودان للقطاع الخاص، حسب سياسة تخصيص مؤسسات القطاع العام بالبيع لمستثمرين أجانب أو وطنيين أو التحويل لشركات مساهمة عامة ، وأصدرت وزارة الصناعة في العام 2009م تقريراً حول صناعة الأسمنت بالبلاد ، تناولت فيه جملة من المعطيات بداية من تطور إنتاج الأسمنت في الربع الأخير من عام 2008م حيث كان بالبلاد مصنعين لإنتاج الأسمنت البورتلاندي هما مصنع أسمنت عطبرة وشركة النيل للأسمنت ربك وفي منتصف أكتوبر من العام2008م بدأت الاستثمارات الجديدة تدخل دائرة الإنتاج ، وكان أولها شركة السلام للأسمنت بإنتاج (16) ألف طن كإنتاج تجريبي للربع الأخير من عام 2008م من بعدها قفز الإنتاج إلى أكثر من الضعف ، وبنهاية عام 2010م اكتملت جميع المصانع التي كانت تحت التشييد ودخلت دائرة الإنتاج وبدأ الإنتاج يتصاعد تدريجياً بالرغم من توقف مصنع اسمنت عطبرة القديم في يناير من العام 2010م لتهالك آلياته

وعدم كفاءة تشغيله، وبالمقابل بدأ مصنع اسمنت عطبرة الجديد العمل في فبراير من نفس العام . وفي مايو2009م بدأ مصنع بربر كقطاع خاص وأعقبه مصنع التكامل أيضا قطاع خاص في أغسطس 2009م ، ثم مصنع الشمال للأسمنت قطاع خاص في منتصف ديسمبر ، وبلغ مجموع إنتاج المصانع الأربعة في الربع الأول من العام 2010(398) ألف طن وهو ما لم يتحقق طيلة العشر سنوات السابقة حتى عام 2008م ، وهكذا استمر التصاعد والنمو في الإنتاج كما تم إنشاء ثلاث مصانع اسمنت أخري ليبلغ عدد المصانع سبعة مصانع بإنتاجية تقدر ب (23650) للعام 2014م، وبهذا نجد إن الإنتاج المحلي غطي الطلب المحلي واكتفي السودان ذاتيا بل بدا بتصدير السلعة في الثلاث سنوات الأخيرة (تقرير وزارة الصناعة ، 2009م). الجدول والشكل التاليان يوضحان كمية الإنتاج قبل انتهاج سياسة الخصخصة للفترة (1992–2002م)، الملاحظ إن كميات الإنتاج منخفضة مقارنة بحجم الاستهلاك خلال الفترة (انظر ملحق رقم (1)

الجدول رقم (1) :تطورات إنتاجية الاسمنت (قبل تطبيق سياسة الخصخصة)

السنوات	كمية الإنتاج / طن		مجموع انتاج المصنعين /طن
	عطبرة	ربك	
1992	90000	60000	150000
1993	94200	62800	157000
1994	99000	66000	165000
1995	100800	67200	168000
1996	103800	69200	173000
1997	105000	70000	175000
1998	106400	70900	177300
1999	110400	73600	184000
2000	113400	75600	189000
2001	115200	76800	192000
2002	119200	79400	198600

المصدر : إعداد الباحثان من تقارير وزارة الصناعة لعدة أعوام

من الجدول رقم (1) نلاحظ إن الإنتاجية قبل انتهاج سياسية الخصخصة كانت قليلة مقارنة بالحجم الكلي للاستهلاك انظر للملحق رقم (2) وكان الاعتماد بنسبة اكبر علي الاستيراد بالرغم من توفر المواد الخام في عدة مناطق في السودان. الجدول التالي يوضح الإنتاجية بعد تطبيق سياسة الخصخصة للفترة (2003م–2014م) .

جدول رقم (2) : تطورات إنتاجية الاسمنت(بعد تطبيق سياسة الخصخصة)

السنوات	الإنتاجية		مجموع الإنتاجية المصنعين
	عطبرة	ربك	
2003	224036	71364	295400
2004	240000	67000	307000
2005	240000	91000	331000
2006	116749	110201	226950
2007	231737	122500	354237
2008	207665	39093	246758
2009	308432	39956	348388
2010	560000	210874	770874
2011	560000	215453	775453
2012	570000	223583	793583
2013	570000	237124	807124
2014	570000	250123	820123

المصدر : إعداد الباحثان من تقارير وزارة الصناعة لعدة أعوام

من الجدول رقم (2) نلاحظ اتجاه الإنتاجية لسلعة الاسمنت خلال فترة الدراسة إلي الزيادة مقارنة بسنة الأساس 2003م والعام 2014م حيث بلغت زيادة الإنتاجية (621523) طن بنسبة 42% وذلك يدل علي تحسن أداء المصنعين عطبرة وربك بعد خصخصة المصنعين.

- يتضح أيضا من الجدول انخفاض الإنتاجية في العام 2006م ويرجع ذلك لتهالك مصنع عطبرة القديم ولم يتم الإنتاج في الخط الجديد .
- أيضا في العام 2008 م انخفضت إنتاجية مصنع اسمنت ربك لإعمال الصيانة .
- ونجد استقرار في الإنتاجية بوتيرة متزايدة في بقية الأعوام منذ عام 2009م وحتى تاريخ الدراسة وهذا يدل علي التحسن في مستوي أداء المصانع بصورة عامة .

الربحية :الجدول التالي يوضح الأداء المالي بالنسبة للمصنعين خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (3) الربح للمصنعين خلال فترة الدراسة

السنة	صافي الإرباح		إجمالي / جنية سوداني
	عطبرة	ربك	
2002	402	268	625905
2003	360	256	1013222
2004	368	279	1074500
2005	398	290	1204840
2006	367	250	873565
2007	394	307	1487640
2008	450	350	1036140
2009	660	422	1365336
2010	696	434	3129448
2011	690	445	3148124
2012	708	465	3221610

2013	716	487	4858742
2014	733	497	6774026

المصدر : إعداد الباحثان من البيانات المالية للمصانع لعدة أعوام

الملاحظ إن جملة ارباح المصنعين خلال فترة الدراسة في حالة تزايد مستمر عدا العام 2006م وذلك لإعمال الصيانة والتأهيل بالمصنعين ، وهذا يدل علي إن سياسة الخصخصة أدت إلي تحسين الأداء المالي للمصانع التي تمت خصخصتها .

4/ **الدراسة التطبيقية:** يعرف النموذج الاقتصادي القياسي علي انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية وتوضع عادة بشكل رياضي مستندة علي النظرية الاقتصادية و تسمي المعادلة أو مجموعة المعادلات التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية تبين عمل اقتصادي أو قطاع معين ويطلق عليها المعادلات الهيكلية (طارق الرشيد ،2005م).

يهدف النموذج في الاقتصاد القياسي إلي تبسيط الواقع الاقتصادي من خلال بناء نموذج لا يحتوي علي جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها ليستخدم كأداة في عملية التنبؤ وتقويم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهياكل الاقتصادية، ويقوم الباحثان ببناء نموذج سياسة الخصخصة وأثرها علي الأداء الاقتصادي من خلال متغيرات الأداء في الفترة من(2002م إلي 2014م) ، ثم استعراض النتائج تمهيدا لمناقشة الفرضيات وإثباتها او نفيها وذلك عن طريق تصميم نموذج قياسي لانحدارات بسيطة لقياس اثر الخصخصة علي الربحية عن طريق بيانات الإنتاجية التي تمثل برنامج الخصخصة كمتغير مستقل علي الأداء الاقتصادي وبيانات الربحية كمتغير تابع لمعرفة اثر برنامج الخصخصة علي هذا المتغير .

تعريف متغيرات النموذج :

المعادلة :

دالة الإرباح

إن الهدف الذي تسعى إليه كل منشاة الحصول علي أقصى إرباح وتختار المنشاة مستوى الإنتاج الذي يحقق لها ذلك الهدف وان تحديد مستوى الإنتاج الذي يحقق للمنشاة أقصى إرباح يتطلب معرفة المكونات الأساسية لدله الأرباح وهما الإيراد الكلي والتكاليف الكلية ويعبر عن دالة الإرباح كالتالي

$$\#(P)=TR(Q)-TC(Q)$$

حيث تشير #(P) للإرباح

ونلاحظ انه تم التعبير عن جميع مكونات معادلة الإرباح كدوال في الإنتاج

الإيراد الكلي :- هو إجمالي المبالغ التي تحصل عليها المنشاة عند بيع السلعة التي تنتجها ويتم حسابه بضرب السعر في الكمية

الإيراد الكلي= السعر X الكمية المباعة

TR=P.Q

بينما التكاليف دالة في الإنتاج ومتوسط سعر عناصر الإنتاج TC= TQ+MP. وبالتالي ستجد أن الربح دالة في الإنتاج وسعر بيع المنتج وسعر شراء عناصر الإنتاج #(P)= TQ + P – TC

وبالتالي تكون معادلة النموذج القياسي هكذا عبارة عن انحدار خطي متعدد

$$\#(P) = \beta^{o}+ \beta 1\ (TQ)+ \beta 2(P)- \beta 3(TC)+ ui^{*}$$

حيث :

#(P): الربح (متغير تابع).

(TQ) :الإنتاجية .

(P) : سعر بيع السلعة (متغيرات مستقلة).

(TC) : سعر شراء عناصر الإنتاج

βº: الحد الثابت للدالة ، ويعكس كمية الإرباح عندما تكون كمية الإنتاجية P تساوي الصفر.

β1 : معامل الدالة ، ويعني قيمة التغير في كمية الإرباح عندما تتغير الإنتاجية المتغير المستقلTQ بوحدة واحدة .

β2 : معامل الدالة ، ويعني قيمة التغير في كمية الإرباح عندما يتغير السعر المتغير المستقل P بوحدة واحدة

β3 : معامل الدالة ، ويعني قيمة التغير في كمية الإرباح عندما يتغير شراء عناصر الإنتاج المتغير المستقل P بوحدة واحدة .

Ui : المتغير العشوائي .

نتيجة التقدير عن طريق برنامج التحليل الإحصائي SPSS (انظر ملحق رقم (2)

التعليق علي النتائج والحكم علي صلاحية النموذج :

1- المعادلة: $\#(P) = 4.859+ .002\ (TQ)+ .005(P)- 1.818(TC)+ ui$

2- الشروط النظرية :

يلاحظ إن الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة اقتصادية تفترض في نموذج الانحدار ما يلي :

1- الجزء الثابت (βº) نجد انه يساوي (4.859-) وله قيمة سالبة وهو يوضح كمية الربح عندما يكون الإنتاج صفرا .

2- معامل الإنتاجية (β1) نجد انه يساوي (0.002) وله قيمة موجبة وهو يعكس العلاقة الطردية بين الإنتاجية والربح أي إن أي زيادة في الإنتاجية تؤدي بالمقابل لزيادة في الإرباح.

3- معامل سعر السلعة (β2) نجد انه يساوي (0.005) وله قيمة موجبة وهو يعكس العلاقة الطردية بين سعر السلعة والربح أي إن أي زيادة في السعر تؤدي بالمقابل لزيادة في الإرباح.

4- معامل سعر شراء عناصر الإنتاج (β3) نجد انه يساوي (1.818-) وله قيمة سالبة وهو يعكس العلاقة العكسية بين الإنتاجية والربح أي إن أي زيادة في سعر شراء عناصر الانتاج تؤدي بالمقابل لانخفاض في الإرباح. نجد إن جميع إشارات النموذج أعلاه المقدر تتفق مع النظرية الاقتصادية .

ثانياً : القدرة التفسيرية للنموذج

يتم الحكم علي القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد R^2 أو معامل التحديد المعدل ويفضل الاعتماد علي الأخير باعتباره أكثر دقة . (للرجوع لنتائج التحليل انظر للملحق رقم (2).)

وبالرجوع إلي الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد إن معامل التحديد المعدل يساوي (94) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة(الإنتاج وسعر البيع المنتج وسعر شراء عناصر الإنتاج) تفسر بنسبة 94% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الربح) والباقي (6) لا تعود للمتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج ومنها الخطا العشوائي .

ثالثاً: الشروط الرياضية

المعنوية الكلية للنموذج : ويتم اختبارها من خلال اختبار فيشر أو F ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار:

الفرض ألعدمي (H^o) إن الانحدار ككل غير معنوي .

الفرض البديل (H1) إن الانحدار ككل معنوي .

جدول رقم (4) : المعنوية الكلية للنموذج

المصدر Source	درجات الحرية d.f	مجموع المربعات S S	متوسط المربعات	F المحسوبة	P. value
الانحدار	3	120.088	40.02	127.02	0.0000
الخطاء	18	5.671	351.	–	-
الكلي	21	125.75	–	–	-

المصدر :اعداد الباحثان من نتائج التحليل(انظر الملحق رقم (2))

التعليق علي النتائج :

يتضح من الجدول إن القيمة الاحتمالية P . value تساوي (0.00) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض ألعدمي القائل بان النموذج ككل غير معنوي ونقبل الفرض البديل القائل بان النموذج ككل معنوي وهذا يعني إن واحد علي الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر .

المعنوية الجزئية : وهنا الأداة المستخدمة هي اختبار T ، نضع الفروض الإحصائية بالنسبة لمعاملات الانحدار(βS)

$H_0\beta\ S = 0$ فرض العدم

$H_1\beta\ S \neq 0$ الفرض البديل

جدول رقم (5) : المعنوية الجزئية للنموذج

المعاملات	قيمة المعاملات	قيمة اختبار T	P. value
β_0	4.859	11.444	.000
β_1	.002	8.240	.000
β_1	.005	4.083	.001
β_1	-1.818E-6	4.430	.000

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل(انظر الملحق رقم (2))

التعليق علي النتائج :

1-نجد إن جميع معاملات النموذج βS القيمة الاحتمالية لها P. Value تساوي (0.00) أو اقل من مستوي المعنوية 5%، وعلية فإننا نرفض الفرض العدم القائل بان المعاملات غير معنوية وقبول الفرض البديل القائل بان المعاملات معنوية.

2-شروط المربعات الصغرى :

شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باختبار Normality test : تتم دراسة اعتدالية توزيع البواقي بطريقتين :

الطريقة البيانية : وذلك من خلال فحص الشكل البياني للنموذج المقدر للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والمتوقع للبواقي إذا كانت النقاط تقع بشكل متقارب علي الخط الواصل من اعلي اليمين إلي أسفل اليسار هذا يعني إن البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً اما إذا كانت متباعدة وبعيدة عن الخط فان البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعياً وبالرجوع للشكل في الانحدار الحالي نجد إن البواقي تتوزع بشكل عشوائي علي جانبي الخط وقريبة منه وهذا يدل علي التوزيع الطبيعي للبواقي .

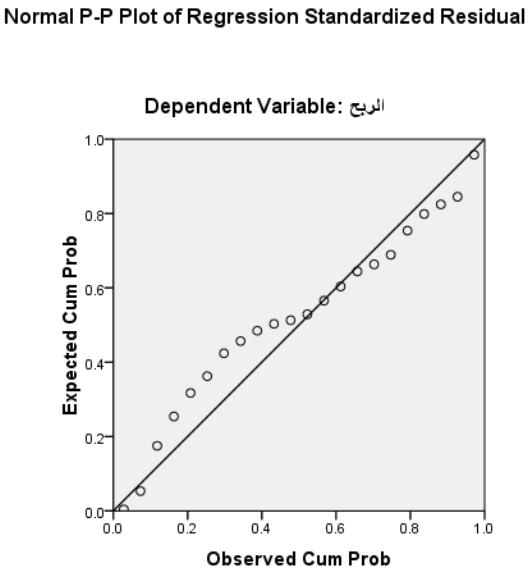

المصدر إعداد الباحثان من نتائج التحليل(انظر الملحق رقم (2)

الشكل رقم (3) : توزيع البواقي

الطريقة الثانية : (اختبار كلوموجروف – ويلك. شابيرو) ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار :

الفرض ألعدمي (H^o) إن البواقي تتوزع توزيع طبيعي .

الفرض البديل (H1) إن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي .

الجدول رقم (6) : التوزيع الاحتمالي للبواقي

بيان	إحصائية الاختبار	درجات الحرية	p. value
كلوموجروف	0.498	23	0.12
ويلك– شابيرو	0.634	23	0.93

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج التحليل

التعليق علي النتائج :

يتضح من نتائج التحليل إن القيمة الاحتمالية اكبر من مستوي المعنوية 5% في كل من الاختبارين ومن ثم فإننا نقبل الفرض العدم القائل بان البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً وهذا يدعم النتيجة المتحصل عليها في الرسم البياني.

شرط الاستقلال الذاتي للبواقي : الأداة اختبار Durbin- Watson .

وقيمة الاختبار لا بد إن تنحصر بين($2 < DW < 4 - du$)

ونقوم بوضع الفروض الإحصائية للاختبار :

الفرض ألعدمي (H^o) لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

الفرض البديل (H1) بوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

ونجد إن قيمة DW المتحصل عليها في النموذج تساوي (3.427) ومن ثم فان القرار هو قبول الفرض العدم القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي (انظر للملحق رقم (2))

مناقشة الفروض:

الفرضية الأولي – خصخصة مصانع الاسمنت أدت إلي زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع :

يمكن إثبات هذه الفرضية من خلال دراسة الكميات المنتجة قبل وبعد تطبيق برنامج الخصخصة (قبل الخصخصة للفترة من 1992–2002م ، وبعد الخصخصة للفترة 2003 – 2014 م) باعتبار العام 2002 م تمت فيه خصخصة قطاع الاسمنت في السودان بالرجوع للجدول رقم (1) الذي يوضح الكميات المنتجة قبل انتهاج برنامج الخصخصة والجدول رقم (2) الذي يوضح الكميات المنتجة بعد تطبيق برنامج الخصخصة ، وإذا قارنا بين الجدولين نلاحظ إن الإنتاجية قبل تطبيق سياسة الخصخصة ، كانت تتزايد بمعدل تغير شبه ثابت وبطئ ، إما في الجدول رقم (2) وهو يوضح الإنتاجية بعد تطبيق سياسة الخصخصة نلاحظ ان معدلات الإنتاج تتزايد شكل كبير وواضح مقارنة بالإنتاجية قبل تطبيق السياسة . وإذا ما قارنا بين الكميات المنتجة لسلعة الاسمنت في أخر عام قبل الخصخصة 2003م والعام 2014م حيث بلغت الزيادة في الإنتاجية للمصنعين (621523) طن بنسبة 42% وذلك يدل علي تحسن أداء المصنعين عطبرة وربك بعد خصخصة المصنعين ، مما يؤكد صحة الفرضية الأولي وتحقيق هدف الفرضية وهو رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية وهذا يعني إن سياسة الخصخصة أثرت علي حجم الإنتاجية بالزيادة .

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وتحسين الأداء المالي للمصانع التي تمت خصخصتها :

من خلال الفرضية الأولي ثم اثبات إن تطبيق سياسة الخصخصة أدي إلي التأثير في الإنتاجية بالزيادة، وبما إن سياسية الخصخصة تؤثر علي الإنتاجية يمكن الاعتماد علي بيانات الإنتاج في إثبات الفرضية الثانية، وذلك باعتبار إن زيادة الإنتاجية والسعر وسعر شراء عناصر الإنتاج تؤثر بدورها علي الربح ، وبالتالي تم تصميم نموذج قياسي يوضح القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة الإنتاجية ، سعر السلعة ، سعر شراء عناصر الإنتاج علي المتغير التابع الربح بإجراء انحدار متعدد

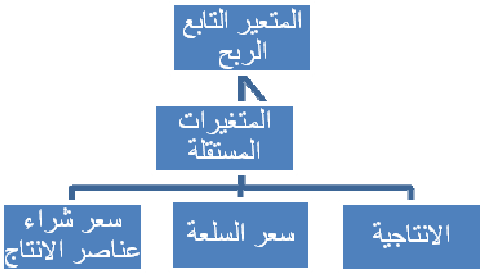

كانت نتائج نموذج الانحدار معبر عنها بالقوة التفسيرية (معامل الارتباط R^2 = 94) للانحدار نجد إن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في الربح بنسبة 94% والباقي 6% يعود للمتغيرات الأخرى منها الخطاء العشوائي وهذا يفسر إن تطبيق سياسة الخصخصة أدت إلي تحسين الربحية في مصانع الاسمنت بنسبة 84.9% اما معادلة النموذج وهي تعكس علاقة متغيرات النموذج فكانت (#(P) = 4.859+ .002 (TQ)+ .005(P)- 1.818(TC)+ ui) وهي تعكس طردية العلاقة بين الإنتاجية والربح ، مما يعني ان أي زيادة في الإنتاجية تؤدي إلي زيادة الإرباح ، وأيضا تعكس طردية العلاقة بين سعر السلعة والربح وهذا يعني إن أي زيادة في الأسعار تؤدي إلي زيادة الإرباح . وتوضح عكسية العلاقة بين أسعار شراء عناصر الإنتاج والارباح أي إن أي زيادة في أسعار شراء عناصر الإنتاج تؤدي إلي تخفيض الإرباح وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة بأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وتحسين الأداء المالي للمصانع التي تمت خصخصتها (انظر للملحق رقم (2)).

النتائج :

1. للخصخصة اثر واضح في تطوير و تحسين الأداء لمصانع الاسمنت (عطبرة ، وربك) التي تمت خصخصتها ويبدو ذلك جلياً في زيادة مستويات الإنتاجية مقارنة مع قبل تطبيق برنامج الخصخصة.
2. أدت الخصخصة لتحسين الأداء المالي لمصانع الاسمنت (عطبرة ، وربك) التي تمت خصخصتها.
3. ساعدت الخصخصة كثيراً في تطوير قطاع الاسمنت في المؤسسات التي تمت خصخصتها بالإضافة إلي دخول مؤسسات جديدة كقطاع خاص في مجال الصناعة، حيث حققت البلاد الاكتفاء الذاتي من الاسمنت عام 2010م .

التوصيات :

1. عند قيام الدولة بخصخصة مؤسساتها التي تمتلكها، من المهم إن تتابع وضع المؤسسة بعد الخصخصة من خلال احتفاظ الحكومة بما يسمي السهم الذهبي للمحافظة علي المصلحة الوطنية، واستمرارية المؤسسة و إن تكون العملية مشروطة بتحسين أداء المؤسسة موضع الخصخصة.
2. تخفيض الرسوم الولائية ورسوم الإنتاج وذلك لتخفيض التكلفة وتشجيع الصادرات من السلعة أي العمل علي خلق ميزة نسبية من ناحية الأسعار مقارنة بدول الجوار المصدرة للسلعة .
3. تخفيض أو إعفاء ورادات التجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار للمصانع الاسمنت .

4. توجيهه الاستثمارات الجديدة للمناطق الأقل نمواً ، من الملاحظ يوجد كثير من مناطق السودان يتوفر بها خام الاسمنت ، وأيضا يلاحظ تركز الصناعة في ولاية نهر النيل(حيث يوجد 5 مصانع من جملة 7 مصانع) .
5. العمل علي التوزيع المناسب لمصانع الاسمنت وفقا لتواجد المواد الخام مما سيؤدي إلي تخفيض أعباء النقل.
6. علي الدولة إن تعمل بشكل أكثر جدية علي خلق المنافسة وتعزيزها عن طريق إصدار قانون خاص بمنع الاحتكار .
7. التخطيط لإنشاء معاهد تدريب متخصصة في مجال صناعة الاسمنت لكل المراحل التصنيعية.

المراجع :

1. احمد ماهر ، (1998م) دليل المدير في الخصخصة ،مصر، مركز التنمية الإدارية ، جامعة الإسكندرية .
2. ادم مهدي أحمد ، (1998م) ، الخصخصة في الدول النامية ، مكتبة النهضة المصرية .
3. الراجحي ، (2003م) ، خصخصة خدمات المدن الصناعية وأبعادها الإدارية والأمنية بالمملكة العربية السعودية رسالة ماجستير غير منشورة .
4. السريعي ، (2012م) اتجاهات العاملين نحو الخصخصة وأثرها على السعودة والأمن الوظيفي ، رسالة دكتوراه غير منشورة .
5. العبدالله ، مصطفي محمد ، (1999م) ، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
6. العناني ، جواد ، ريما خلف ، (1997م) ، الإطار النظري للخصخصة وعلاقتها مع العولمة الاقتصادية ، في البرنامج التدريبي " العولمة وانعكاساتها علي الخصخصة في الوطن العربي ، المنعقد في عمان .
7. الكردي ، جمال محمود، (1998م) ، التنظيم القانوني للخصخصة ، مصر ، القاهر، دار النهضة العربية .
8. انعام عبدالله ، (2005م) ، اثر الخصخصة علي أداء القطاع المصرفي بالتركيز علي البنك التجاري السوداني ، رسالة غير منشورة .
9. تقرير اللجنة الفنية في مرافق القطاع العام ، (1997م) ، تقييم التجربة السودانية للاستخصاص،البرنامج الاول .
10. تقرير وزارة الصناعة ، صناعة الاسمنت بين التحديات ومتطلبات التصدير ،2009–2014م.
11. تقرير، تقيم تجربة التصرف في مرافق القطاع العام للعام (2000م)، إعداد اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام.
12. رفعت عبد الحليم القاعوري ، (2004م) ، تجارب عربيه في الخصخصة ــ منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
13. طارق محمد الرشيد ، (2005م) ، سلسة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviews ، لا يوجد معلومات نشر .

14. عبد الرحمن بدوي ، (1977م) ، مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء المسلمين وفلاسفة الغرب ، الطبعة الثانية وكالة المطبوعات ، الكويت .

15. عبدالعزيز صالح ، (1997م) ، إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاد العربي ، دراسة مقارنة ، الأردن ، عمان دار الصفاء .

16. فهد الزامل ، (2013م) ، دور الخصخصة في رفع كفاءة المنشآت العامة دراسة ميدانية تحليلية علي الاندية الرياضية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

17. محمد عبد الحميد ، (1425ه) ، ترويج قضايا الخصخصة " تجارب عالمية " بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي مكة المكرمة ، جامعة ام القرى .

18. مقال ،صناعة الاسمنت بالسودان ، آفاق التوسع والتسويق ،نشر في المركز السوداني للخدمات الصحفية يوم 29 – 06 – 2011.

19. نزية الايوبي ، (1995م) ، الإصلاح الإداري والتطوير المؤسسي في العالم العربي في ظل التحديات الاقتصادية الجديدة ، مصر ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية .

20. El-wan .ibrahim ,(1992) privatization, deregulation and macroeconomic Polices: the case of Pakistan Structural and macroeconomic Issues ,HMF , P 86.

ملحق رقم (1) : أداء قطاع الاسمنت (الانتاجية ، الاستهلاك، الصادرات)

العام	الوحدة (إلف طن)				
	الإنتاج	تكاليف الانتاج	الواردات	الاستهلاك / حجم الطلب الكلي	الصادر
1992	650	33750	850	1500	0
1993	876	51810	694	1570	0
1994	983	74250	667	1650	0
1995	1160	100800	520	1680	0
1996	1230	142725	500	1730	0
1997	1420	168000	330	1750	0
1998	1670	202236	104	1774	0
1999	1890	215280	50	1840	0
2000	2250	238140	360	1890	0
2001	2380	241920	460	1920	0
2002	2100	268245	113	1987	0
2003	2960	434238	890	2070	0
2004	2440	460500	317	2123	0
2005	2440	516360	317	2123	0
2006	2270	374385	190	2080	0
2007	3270	637560	300	2970	0
2008	3400	444060	400	3000	0
2009	4460	585144	1460	3000	0
2010	4480	1341192	1480	3000	0

0	3000	0	1349196	4670	2011
189	3500	0	1380690	4750	2012
329	3500	0	2082318	5250	2013
387	3750	0	2903154	5270	2014

المصدر : اعداد الباحثان من تقارير وزراة الصناعة لعدة أعوام

ملحق رقم (2) : نتيجة التقدير عن طريق برنامج التحليل الإحصائي

Regression

Notes

Output Created		30-سبت-2016 AST 10:36:52
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	23
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT P /METHOD=ENTER TQ GP TC /RESIDUALS DURBIN NORM(ZRESID) /SAVE PRED RESID.
Resources	Processor Time	00:00:00.655
	Elapsed Time	00:00:01.139
	Memory Required	1948 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	296 bytes
Variables Created or Modified	PRE_1	Unstandardized Predicted Value
	RES_1	Unstandardized Residual

[DataSet0]

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	عناصر شراء سعر, الانتاجية, سعر الانتاج السلعة[a]		. Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الربح

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.977[a]	.955	.947	.56131	3.427

a. Predictors: (Constant), عناصر شراء سعر, الانتاجية, الانتاج السلعة سعر

b. Dependent Variable: الربح

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	120.088	3	40.029	127.050	.000[a]
	Residual	5.671	18	.315		
	Total	125.759	21			

a. Predictors: (Constant), عناصر شراء سعر, الانتاجية, الانتاج السلعة سعر

b. Dependent Variable: الربح

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	4.859	.425		11.444	.000
	الانتاجية	.002	.000	.898	8.240	.000
	السلعة سعر	.005	.001	.490	4.083	.001
	الانتاج عناصر شراء سعر	-1.818E-6	.000	.543	4.430	.000

a. Dependent Variable: الربح

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	5.5768	12.2279	7.7986	2.39133	22
Residual	-1.48205E0	.96913	.00000	.51967	22
Std. Predicted Value	-.929-	1.852	.000	1.000	22
Std. Residual	-2.640-	1.727	.000	.926	22

a. Dependent Variable: الربح